

التهرب الضريبي في ليبيا أشكاله وقياسه (2010م-2023م)

حليمة خميس الوداني

المعهد العالي للعلوم التقنية / الشموخ _ طرابلس - ليبيا

Halimakhmis@gmail.com

المستخلص:

تعد الضرائب المصدر الثاني للإيرادات العامة للموازنة الليبية، ويؤدي التهرب الضريبي إلي تقليص هذه الإيرادات، وليبيا كغيرها من البلدان النامية تعاني من انتشار هذه الظاهرة، التي لها أسباب إدارية وتشريعية واقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، ونظراً لأهمية الموضوع هدفت الدراسة إلي التعرف على أشكال التهرب الضريبي في ليبيا، وأسباب شيوع هذه الظاهرة مع محاولة قياسه، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المجمعّة، والخروج بنتائج واقعية عن هذه الظاهرة محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن جميع المؤشرات المستخدمة في البحث للاستدلال على وجود التهرب الضريبي في ليبيا بينت أن حجمه مرتفع جداً، وقد أثر سلباً على مساهمة الحصيلة الضريبية في الإيراد العام حيث لم تتعد 8.8%، كما أدى إلي ضعف الطاقة الضريبية التي لم تزد عن 3.9% خلال الفترة قيد الدراسة، كما بينت الدراسة أن ضعف كفاءة مصلحة الضرائب والجمارك وعدم تطبيق العقوبات الرادعة، قلل من إمكانية الحد من هذه الظاهرة، هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق العقوبات على التهرب الضريبي وتفعيل القوانين، مع دعم وتطوير الجهاز الإداري للضرائب والعمل على تنمية الوعي الضريبي لدي المواطنين، كما شملت الدراسة مجموعة أخرى مهمة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي- إيرادات ضرائب الدخل- الرسوم الجمركية- الإيرادات العامة.

Tax Evasion in Libya – Its forms and measurement (2010_2023)

Halima Khamis Alwadani

Higher institute of Technical sciences / Al Shumukh – Tripoli - Libya

Halimakhmis@gmail.com

Abstract:

Taxes are the second source of public revenues for the Libyan budget evasion leads to a reduction in these revenues. Libya, like other developing countries, suffers from the spread of this phenomenon, which has continental, legislative, economic, political, social, and other causes. Given the importance of the subject, the study aimed to identify the types of tax evasion in Libya and this phenomenon, while attempting to measure it. This was done using a set of financial economic indicators and relying on the descriptive analytical approach to the collected data, and to come up with realistic results about this phenomenon understudy. The results showed that all indicators used in research to determine the existence of tax evasion in Libya showed that its volume is very high and has negatively affected the contribution of tax revenues to public revenues, as it did not exceed 8.8%. It also led to a weakness in tax capacity, which did not exceed 3.9%. The study also showed that the weak efficiency of the tax and Customs Authority and the failure to implement deterrent penalties reduced the possibility of reducing this phenomenon the study recommended the necessity of applying penalties to tax evasion and activating laws, along with supporting and developing the tax administrative apparatus and raising tax awareness among citizens. The study also included another important set of results and recommendations.

Keywords: Tax evasion - Income tax revenue - Customs duties - Public revenues.

المقدمة Introduction :

يعتبر التهرب الضريبي من الظواهر السلبية العامة، التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية غير أنها أقل انتشاراً في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، والتي يتمتع أفرادها بمستوى عال من الوعي الضريبي، فهي تعد من الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون في هذه الدول. وتواجه المجتمعات منذ عقود ظاهرة التهرب الضريبي التي تعتبر من أخطر الظواهر، التي تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية، وتحد من توفير الأموال والإيرادات العامة، التي تمكن الدولة من القيام بواجباتها وتمويل النفقات العامة.

وهناك العديد من الدراسات المتعلقة بدراسة حجم التهرب الضريبي، غير إنه لا توجد طريقة موحدة لقياس حجم هذه الظاهرة، وتواجه دول العالم مشكلة عدم استقرار تقديرات التهرب الضريبي، وندرة المعرفة النظرية والتجريبية حول هذا الموضوع. وليبيا كغيرها من البلدان النامية تعاني من انتشار هذه الظاهرة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، فقد انخفضت حصيلة الضرائب من 3641.4 مليون في العام 2010م لتصل إلي حوالي 700 مليون في الأعوام 2011م و 2014م و 2015م و 2016م و 2020م، وفي العام 2023م حوالي 2700.0 مليون دينار. ونظراً لأهمية الموضوع يدرس هذا البحث أشكال التهرب الضريبي في ليبيا، وقياس حجمه ومدى انتشاره وما هي أسبابه وسبل مكافحته وعلاجه.

1- المشكلة Research Problem :

تعد الضرائب والرسوم الجمركية من أهم الإيرادات غير النفطية للدولة الليبية، وهي المصدر الثاني لتمويل الموازنة العامة، وتتمثل مشكلة البحث في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في الاقتصاد الليبي، والتي تؤدي إلى تقليص هذه الإيرادات، خصوصاً مع ندرة الموارد المالية عند انخفاض أسعار النفط، أو توقف إنتاجه. الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على مكافحة هذه الظاهرة، بكل السبل للحد من أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني. إن العرض السابق للمشكلة يثير التساؤلات التالية **The Questions**:

- ما هو التهرب الضريبي؟ وما هي أشكاله التي حددها القانون الليبي؟ وما هي عقوباته؟

- ما هي أسباب التهرب الضريبي في ليبيا ؟
 - كيف يمكن قياس التهرب الضريبي في ليبيا ؟
 - ما هي آثاره على الحصيلة الضريبي ؟
 - ما هي الوسائل المقترحة لمكافحة التهرب الضريبي في ليبيا ؟
- 2 - الأهداف **Research Objectives**: تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية :
- 1- بيان أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في ليبيا.
 - 2 - تحديد أهم أشكال التهرب الضريبي التي حددها القانون الليبي، والعقوبات التي أقرها لها.
 - 3 - استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية، للاستدلال على مدى انتشار هذه الظاهرة.
 - 4 - بيان الآثار السلبية للتهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية.
 - 5 - تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لمكافحة هذه الظاهرة.
- 3 - الأهمية **Research Importance** : تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية :
- 1 - يستمد البحث أهميته من كون الضرائب أحد بنود الإيرادات العامة، والتي تمثل مصدر تمويلي مهم للدولة، وأداة فعالة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية.
 - 2 - تعد مشكلة التهرب الضريبي جريمة في حق المجتمع والدولة، وتؤثر على الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية، وينبغي العمل على مكافحتها.
 - 3 - تكمن أهمية البحث في ضرورة العمل على تفعيل مصادر الدخل الأخرى غير النفطية لتحرير الاقتصاد الوطني من تبعية النفط.

4- يعد البحث إثراء علمياً للبحوث السابقة، في هذا الموضوع خصوصاً مع ندرة البحوث بخصوصه.

4 - منهجية البحث Research Systemic :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتفسير الأبعاد المختلفة لمشكلة الدراسة، والإجابة على التساؤلات التي تطرحها المشكلة، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها من تقارير مصرف ليبيا المركزي وتقارير ديوان المحاسبة ومصلحة الضرائب للفترة (2010م -2023م) وقانون ضرائب الدخل وقانون الجمارك وقانون ضريبة الإنتاج، وبالرجوع إلى مجموعة من الكتب والدوريات والمواقع الإلكترونية.

5 - الدراسات السابقة Previous Studies : نذكر بعض منها على سبيل المثال :-

1 - دراسة (طارق العربي، محمد عبيد 2021م) بعنوان ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي إشارة للاقتصاد الليبي (1990-2021) تناولت هذه الدراسة موضوع التهرب الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الليبي، واهتمت بتحليل النظام الضريبي الليبي وتحليل نسب مساهمة الإيرادات الضريبية، في كل من الإيرادات العامة والنتائج المحلي، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع المعدلات الضريبية، والقصور في التشريعات الضريبية، وعدم تحديثها بصورة دورية، وضعف الجهاز الإداري للضرائب، أدى إلى زيادة حجم التهرب الضريبي، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث النظام الضريبي الليبي، والاهتمام بتطوير الجهاز الإداري للضرائب والعمل على توعية المواطنين.

2 - دراسة (أحمد نعم، ميثم العيبي 2021م) بعنوان دراسة تحليلية لأسباب وطرق قياس التهرب الضريبي في العراق (2013-2021) تناولت هذه الدراسة موضوع التهرب الضريبي في العراق وطرق قياسه، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها افتقار الهيئة العامة للضرائب في العراق لنظام أكثر حداثة، يعمل على تحسين إجراءات العمل الضريبي، وكذلك افتقار الهيئة العامة إلى الدعم الحكومي، الذي يساعدها في تنفيذ خططها واستراتيجياتها،

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير إدارة الهيئة العامة للضرائب، وإعادة النظر في التشريعات الضريبية واستحداث قوانين جديدة، للحد من التهرب الضريبي.

3 - دراسة (فاطمة أبوخريص، شاعر قناو 2015) بعنوان مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي، تناولت الدراسة موضوع مدى مساهمة الإجراءات الرقابية في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا، باستخدام استبانته تم توزيعها على مكاتب مصلحة الضرائب داخل مدينة طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإجراءات الرقابية يساهم في الحد من التهرب الضريبي، إلا أنها تبقى قاصرة بسبب نقص الوسائل المادية والبشرية، خاصة في المجال المحاسبي والقانوني، وقد أوصت الدراسة بضرورة سن تشريعات ضريبية صارمة، وتطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية في العمل الضريبي، وربط مصلحة الضرائب مع إدارة الجمارك، و الجهات الأخرى ذات الشأن مع بعضها.

أولاً : تعريف التهرب الضريبي:

تمثل الضريبة استقطاعاً نقدياً إجبارياً، تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكلفة، بطريقة نهائية وبلا مقابل مباشر، بقصد تغطية النفقات العامة للدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى، ونظراً لما يتميز به الاستقطاع من إلزامية فمن المتوقع أن يلجأ بعض الأشخاص إلى التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة المفروضة عليهم، باستخدام أساليب غير قانونية، ومن هنا يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه " اللجوء إلى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة أو تقليل مبلغها، ويكون ذلك إما بمحاولة الفرد إنكار وجود وعاء الضريبة، أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء. " (إيمان يحيى، 2013م ص94) ويعرف أيضاً بأنه " تخليص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة، ويضيع عليها حقها " (خالد الخطيب، 2020م ص157). ويمكن القول بالرغم من تعدد تعريف ظاهرة التهرب الضريبي، غير أنها تتفق جميعاً بأنه ظاهرة غير قانونية، تؤدي إلى فقدان الدولة لجزء من إيراداتها التي تحصل عليها عن طريق الضرائب، ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للدولة وغيرها.

ثانياً: أشكال التهرب الضريبي في ليبيا: حدد القانون الليبي أنواع التهرب الضريبي وهي.

1- التهرب الضريبي في الضرائب المباشرة : ويقصد بالضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الدخول والثروات بصورة مباشرة، مثل الضريبة علي العقارات أو الضريبة على الشركات أو الضريبة على المرتبات وغيرها، وينظم هذا النوع من الضرائب في ليبيا قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م وقد حدد هذا القانون أنواع التهرب الضريبي من الضرائب المباشرة في النقاط التالية :

• **الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي أو تقديمه بعد الميعاد :** وفقاً لقانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م يعد من التهرب الضريبي تقديم المكلف الإقرار الضريبي بعد الميعاد (خلال 90 يوم من نهاية السنة الضريبية) أو عدم تقديمه أصلاً، وقد نصت المادة 72 من هذا القانون بأنه " يعاقب بغرامة مقدارها مثل الضريبة المستحقة طبقاً للربط النهائي، كل من تخلف بغير عذر مقبول عن تقديم الإقرارات أو الإخطارات أو البيانات المنصوص عليها، في المواد (38، 43، 44، 49، 52، 60) ويعتبر في حكم التخلف عن تقديم الإقرارات أو الإخطارات أو البيانات، تقديمها غير مستوفية للشروط المقررة في شأنها " (المادة 72، قانون ضرائب الدخل).

• **عدم مسك الدفاتر والسجلات وإعداد الحسابات الملزمة قانوناً:** ويتمثل هذا النوع من التهرب الضريبي في إخفاء المكلف لحجم نشاطه، ونتيجة أعماله من خلال عدم مسك السجلات التي حددها القانون الليبي، والمتمثلة في دفتر اليومية ودفتر الجرد والميزانية وبهذا الخصوص، جاء في المادة 73 من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن 1000 د.ل ولا تزيد عن 5000 د.ل.

- كل مسؤول عن إدارة نشاط خاضع للضريبة، لا يقوم بمسك الدفاتر والسجلات وإعداد الحسابات التي يلزم بمسكها وإعدادها، وفقاً لحكم المادة 43 من هذا القانون

- كل من امتنع عن تقديم ما يطلب منه من البيانات، أو الدفاتر أو السجلات التي يلزم بمسكها

- كل من منع بغير مقتضى أحد الموظفين القائمين على تنفيذ القانون، من دخول أي مبني لأداء واجبه " (المادة 73، قانون ضرائب الدخل).
 - تقديم الإقرار الضريبي بالمخالفة لما هو بالسجلات والدفاتر والمستندات: وذلك بقيام المكلف بإعداد سجلات وقيود مزيفة، وتغيير فواتير البيع والشراء، أو غيرها من المستندات، لإظهار نتيجة أعمال خسارة، أو أرباح قليلة لا تتناسب مع حجم نشاطه الحقيقي. وقد نصت المادة 75 من قانون ضرائب الدخل لسنة 2010م " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال، ما لم يؤدي من الضريبة كل من ارتكب بقصد التخلص من كل أو بعض الضريبة، أو حرض أو أتفق أو ساعد على ارتكاب أي من الأفعال الآتية:
 - الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق التي تقدم تنفيذاً لأحكام هذا القانون
 - أعداد أي حسابات أو دفاتر أو سجلات أو تقارير أو ميزانية غير صحيحة.
 - استغلال أي طريقة احتيالية لإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة " (المادة 75، قانون ضرائب الدخل).
- 2- التهرب في الضرائب غير المباشرة: ويقصد بالضرائب غير المباشرة الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على الأموال والثروات بمناسبة استعمالها أو تداولها والتي تشمل:
- الضرائب الجمركية : وتعتبر من أهم الضرائب غير المباشرة المطبقة في ليبيا، وينظم هذه الضريبة قانون الجمارك رقم 10 لسنة 2010م وبناءً عليه، تخضع كل البضائع التي تدخل الأراضي الليبية للضرائب المقررة في التعريفات الجمركية، علاوة على الضرائب والرسوم الأخرى المقررة، إلا ما ورده بشأنه قرار خاص، في حين لا تخضع البضائع التي تصدر من الأراضي الليبية للضرائب الجمركية، والرسوم الأخرى وقد حدد المشرع الليبي أنواع التهرب الضريبي من الضريبة الجمركية في المادة (203) من قانون الجمارك والتي جاء فيها " يعتبر تهريباً ضريبياً كل من ارتكب الأفعال الآتية :

- إدخال البضائع من أي نوع إلى الدولة أو إخراجها منها، بطريقة غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها.
- إدخال البضائع إلى الدولة أو إخراجها بطرق غير مشروعة، بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة.
- إدخال العملة أو إخراجها من الدولة بما يجاوز المبلغ المطلوب الإفصاح عنه، عند الدخول أو الخروج دون تقديم الإقرار الخاص بذلك " (المادة 203، قانون الجمارك) .
- كما نصت المادة على مجموعة أخرى من الأفعال التي تعتبر في حكم التهرب الضريبي، مثل عدم تقديم البيانات أو إعطاء بيانات كاذبة وغيرها. وقد قرر المشرع الليبي عقوبة التهرب من الضريبة الجمركية في المادة (200) و (204) من نفس القانون، والتي جاء فيها " يعاقب على التهرب أو الشروع فيه بغرامة يكون حدها الأقصى (ثلاثة أمثال) الضرائب الجمركية مضافاً إليها (ثلاثة أمثال) قيمة البضائع أو مبلغ (1000) أيهما أكبر، وبالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع مصادرة البضائع موضوع التهرب " (المادة 204، قانون الجمارك) .

- **ضريبة الإنتاج والاستهلاك** : ويقصد بها الضريبة التي تفرض على السلع التي تم تصنيعها أو إنتاجها داخل البلاد، أو على مثيلاتها المستوردة من الخارج، وينظم هذه الضريبة القانون رقم 19 لسنة 1992م بشأن ضريبة الإنتاج، وقد حدد المشرع الليبي أنواع التهرب من ضريبة الإنتاج والاستهلاك، في المادة (8) من هذا القانون و التي جاء فيها " يعتبر تهرباً من أداء ضريبة الإنتاج في تطبيق أحكام هذا القانون ما يلي :-
- التصرف في السلع بالبيع أو غيره أو عرضها للبيع قبل أداء ضريبة الإنتاج المقررة عليها، في غير الأحوال المرخص بتداولها قبل أداء الضريبة.
- عدم مسك السجلات التي يلزم مسكها، وفقاً لحكم المادة الرابعة من هذا القانون.
- إخفاء الدفاتر والمستندات أو حسابات مصنعة أو غير صحيحة أو وضع علامة أو إخفاء سلعة، بقصد التلصص من أداء الضريبة المستحقة كلها أو بعضها.
- الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات أو الأوراق التي تقدم تنفيذاً لهذا القانون

- منع أي من الموظفين القائمين على تنفيذ هذا القانون من دخول أي مبني لأداء واجبه أو الامتناع عن تقديم ما يطلبه من بيانات أو سجلات " (المادة 8، قانون ضريبة الإنتاج).

وكما قرر المشرع الليبي عقوبة للتهرب الضريبي من ضريبة الإنتاج والاستهلاك في المادة (9) من قانون ضريبة الإنتاج، والتي جاء فيها " يعاقب كل من تهرب من أداء ضريبة الإنتاج، بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار، ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار ويجوز الحكم بإغلاق المصنع، مدة ثلاثة أشهر وبمصادرة السلع والمواد والأجهزة، كما يجوز الحكم بأداء تعويض للخزانة العامة للدولة " (المادة 9، قانون ضريبة الإنتاج).

ثالثاً : قياس التهرب الضريبي في ليبيا (2010-2023):

يصعب قياس التهرب الضريبي باعتباره عمل غير قانوني، وغير معلن ويتم في الخفاء غير أنه هناك مجموعة من المؤشرات، التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود التهرب الضريبي نتناول بعض منها :

1 - مؤشر مدى اتساع الفجوة بين الضرائب المقدرة والضرائب الفعلية المحصلة :

ويقاس هذا المؤشر " مدى اتساع الفجوة السنوية بين تقديرات الضرائب، وما يتم تحصيله فعلياً وتبنى هذه الطريقة على افتراض صحة التقديرات الرسمية، للإيرادات الضريبية " (زكي محمد، 2021 ص4).

حجم التهرب الضريبي = الضرائب المقدرة - الضرائب المحصلة فعلياً.

1 - وللاستدلال على وجود التهرب الضريبي في ليبيا، يمكن تطبيق هذا المؤشر على إيرادات ضرائب الدخل، وإيرادات الرسوم الجمركية، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) والشكل رقم (1) إن إيرادات ضرائب الدخل المقدرة والمستهدفة، كانت أكبر من الإيرادات الفعلية والمحصلة، في أغلب سنوات قيد الدراسة، فقد بلغ الفرق بين الإيرادات المقدرة والإيرادات الفعلية المحصلة، أعلى مستوى له في السنوات 2010م و 2021م و 2020م

2019م و 2014م بقيمة 807.5 و 501.4 و 467.0 و 254.5 و 239.1 مليون دينار، على التوالي وبنسبة المحقق إلى المقدر، تراوحت ما بين 57.5% و 98.6% ويشير هذا إلى نقشي ظاهرة التهرب الضريبي، نتيجة ضعف كفاءة التحصيل وغياب دور إدارات التفتيش والحجز الإداري وسيادة القانون وغيرها.

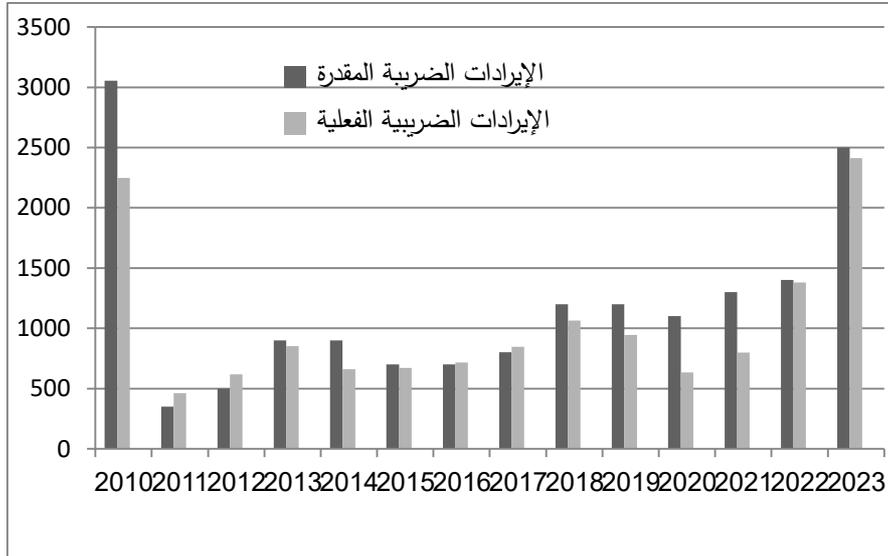
2 - كما تظهر البيانات الواردة بالجدول رقم (2) والشكل (2) أن الفجوة بين الإيرادات الجمركية المقدرة والإيرادات الجمركية المحصلة، ظلت كبيرة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغت في العام 2012م 451.1 مليون دينار، وارتفعت في العام 2013م إلى 608.4 مليون دينار ووصلت إلى 640.0 مليون دينار في العام 2014م، و 503.7 مليون دينار في العام 2019م وكانت أكثر من 300 مليون دينار، في العامين 2022م و 2023م. وتراوحت نسب الإيرادات المحققة إلى الإيرادات المقدرة، ما بين 8.5% و 65.8% كل هذا يشير إلى مدى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والتزوير في الإقرارات الجمركية، للتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، نتيجة لقصور مصلحة الجمارك في السيطرة على المنافذ، والمراكز الجمركية التابعة لها، وخاصة الحدودية منها، مما يضيع على الدولة جزء كبير من إيراداتها العامة. وبهذا الخصوص جاء في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2020م " إن الإيرادات الجمركية المحصلة، تشير إلى عدم تحقيق مستهدفات التحصيل الجمركي خلال العام 2020 ومن أسباب ذلك :

- ❖ قيام بعض الموردين بإعداد إقرارات وهمية، وخروج بضائع من الحظائر الجمركية دون أي إجراءات.
- ❖ ارتفاع حجم التهريب الجمركي واتساع رقعته، نتيجة ضعف السيطرة على المنافذ الجمركية وحراسة الحدود.
- ❖ نقشي ظاهرة التزوير والتدليس، في فواتير الشراء بإدراج قيم البضائع بأقل من قيمتها الحقيقية، وتغاضي مأمور الجمارك عن ذلك " (تقرير ديوان المحاسبة، 2020 ص157)

جدول رقم (1) الإيرادات المقدرة والفعلية لضرائب الدخل (2010م - 2023م)

السنة	الإيرادات الضريبية المقدرة	الإيرادات الضريبية الفعلية	الفرق بين الفعلي والمقدر	نسبة الفعلي إلى المقدر
2010	3055.0	2247.5	-807.5	73.6
2011	350.0	460.7	110.7	131.6
2012	500.0	617.6	117.6	123.5
2013	900.0	851.0	-49.0	94.6
2014	900.0	660.9	-239.1	73.4
2015	700.0	671.3	-28.7	95.9
2016	700.0	716.9	16.9	102.4
2017	800.0	845.2	45.2	105.7
2018	1200.0	1063.5	-136.5	88.6
2019	1200.0	945.5	-254.5	78.8
2020	1100.0	633.0	-467.0	57.5
2021	1300.0	798.6	-501.4	61.4
2022	1400.0	1381.0	-19.0	98.6
2023	2500.0	2413.3	-86.7	96.5

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي وتقارير ديوان المحاسبة (أعداد مختلفة)

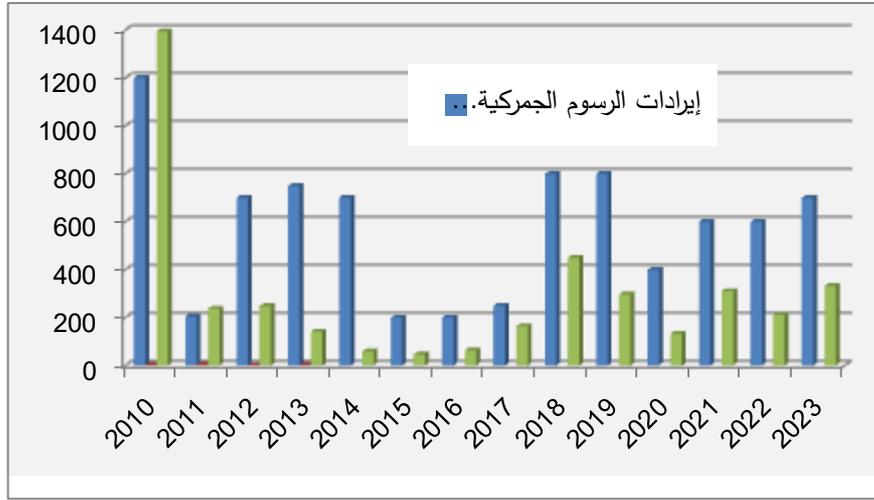


الشكل رقم (1) إيرادات ضرائب الدخل المقدرة والفعلية (2010م - 2023م).

جدول رقم (2) الإيرادات المقدرة والفعلية للرسوم الجمركية (2010م - 2023م)

السنة	إيرادات الرسوم الجمركية المقدرة	إيرادات الرسوم الجمركية الفعلية	الفرق بين الفعلي و المقدر	نسبة الفعلي إلى المقدر
2010	1200.0	1393.9	193.9	116.2
2011	203.0	237.5	34.5	117.0
2012	700.0	248.9	-451.1	35.6
2013	750.0	141.6	-608.4	18.9
2014	700.0	59.0	-640.5	8.5
2015	200.0	46.0	-154.0	23.0
2016	200.0	64.3	-135.7	32.2
2017	250.0	164.5	-85.5	65.8
2018	800.0	449.7	-350.3	56.2
2019	800.0	296.3	-503.7	37.0
2020	400.0	132.0	-268.0	33.0
2021	600.0	310.8	-289.2	51.8
2022	600.0	211.5	-388.5	35.3
2023	700.0	333.1	-366.9	47.6

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة أعداد مختلفة



الشكل رقم (2) إيرادات الرسوم الجمركية المقدرة والفعلية (2010م - 2023م).

2 - مؤشر إعداد المكلفين الخاضعين وغير الخاضعين :

ويقاس هذا المؤشر نسبة المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين والذين هم تم إخضاعهم للضريبة إلى العدد الكلي للمكلفين بالضريبة، ونسبة المكلفين بالضريبة وغير الخاضعين (المتهربين) إلى العدد الكلي، للمكلفين بالضريبة أيضاً. ووفقاً لقانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م، يعتبر في حكم التهرب الضريبي، عدم تقديم المكلف للإقرار الضريبي في موعده - 90 يوم بعد انتهاء السنة الضريبية - أو عدم تقديمه أصلاً. ويمكن تطبيق هذا المؤشر على ضريبة الشركات الليبية، باعتبارها من أهم ضرائب الدخل ويخضع لها كبار الممولين، ويبلغ سعرها 20% سنوياً ضريبة موحدة، وباستخدام معلومات عن عينة من السنوات المتاحة، من مصلحة الضرائب (إدارة طرابلس) تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى الآتي :

1 - ارتفاع أعداد المكلفين غير الخاضعين للضريبة (الشركات التي لم تقدم إقراراتها الضريبية) خلال السنوات المبينة بالجدول، وهذا مؤشر غير جيد ويضيق على الموازنة العامة بمبالغ مالية كبيرة. ففي سنة 2013م بلغ عدد المكلفين غير الخاضعين 13116 شركة من أصل 25806 شركة مسجلة بالمصلحة، وارتفع العدد ليصل في العام 2016م إلى 29541 شركة غير مقدمة للإقرارات، و 5844 شركة غير مقدمة للإقرارات في العام 2018م وكما بلغت عدد الشركات غير المقدمة للإقرارات الضريبية، في العام 2023م 44501 شركة من أصل 49311 شركة مسجلة بالمصلحة، وتراوحت نسبة المكلفين غير الخاضعين خلال هذه السنوات ما بين 51% و90% من إجمالي الشركات المسجلة.

2 - وفي الجانب الآخر نجد أن عدد الشركات المقدمة للإقرارات الضريبية، خلال السنوات المبينة بالجدول ضعيف جداً، على الرغم من زيادة أعداد الشركات المسجلة بالمصلحة، فقد بلغ عدد الشركات المسجلة في العام 2013م أكثر من 25 ألف شركة، وازدادت لتصل في العام 2023م إلى أكثر من 49 ألف شركة. وتظهر بيانات الجدول رقم (3) أنه في سنة 2013م بلغ عدد الشركات المقدمة للإقرارات الضريبية 12690 شركة، من أصل 25806 شركة مسجلة بالمصلحة وانخفض العدد في سنة 2016م ليصل إلى 7067 شركة

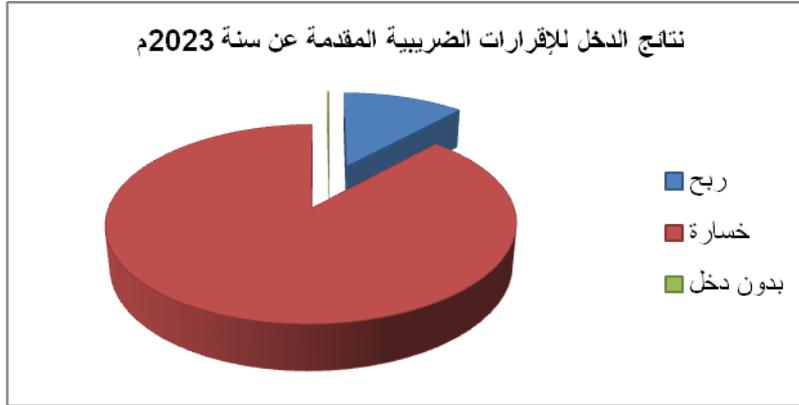
وبينما في سنة 2018م وصل عدد الشركات المقدمة للإقرارات 5778 شركة واستمر الانخفاض في سنة 2023م ليصل إلى 4810 شركة من أصل 49311 شركة مسجلة بالمصلحة. وتراوحت نسبة الشركات المقدمات للإقرارات الضريبية ما بين 10% و 49% من إجمالي الشركات المسجلة بالمصلحة، خلال تلك السنوات.

3 - كما يعتبر في حكم التهرب الضريبي في القانون الليبي، الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن النشاط، بتقديم نتيجة نشاط خسارة، أو لا يوجد دخل، أو أرباح متدنية، لا تتناسب مع حجم النشاط، وقد نمت ظاهرة التهرب الضريبي خلال سنوات قيد الدراسة، من خلال قيام بعض الشركات والمصحات الطبية، والمدارس الخاصة والدولية، بتقديم إقرارات ضريبية وقوائم دخل بنتيجة خسارة، أو أرباح بنسب متدنية، مقارنة بأنشطتها وحجم تعاملاتها، ورسوم الخدمات التي تتقاضاها، إن استمرارية هذه المنشآت دليل على ربحيتها. ومن أمثلة ذلك ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2023م وكما هو موضح بالشكل رقم (3) حيث بلغ إجمالي الإقرارات الضريبية المقدمة من الشركات المسجلة، بمصلحة ضرائب إدارة طرابلس، خلال العام 2023م 4810 إقرار منه 4236 إقرار ضريبي يحمل نتيجة دخل خسارة، و 8 إقرارات بدون دخل و 566 إقرار بنتيجة دخل ربح. ولعل من أهم أسباب ارتفاع نسبة التهرب من ضريبة الشركات يرجع إلى ارتفاع سعرها (20% أي ما يقارب ربع الدخل السنوي المحقق للشركة) وكذلك ضعف الإدارة الضريبية، في تحصيل الضرائب وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، ومغادرة العديد من الشركات الأجنبية البلاد، دون أن تصفي حساباتها مع مصلحة الضرائب. ولقد أسهم التهرب الضريبي في ليبيا، في تدني الإيرادات الضريبية، ومع غياب سلطة القانون، واعتماد أغلب المكلفين إلى كتمان نشاطهم الاقتصادي.

جدول رقم (3) الشركات المقدمة و الشركات غير المقدمة للإقرارات الضريبية

السنة	الشركات المسجلة	الشركات غير المقدمة للإقرارات الضريبية	نسبة الشركات غير المقدمة للإقرارات الضريبية	الشركات المقدمة للإقرارات الضريبية	نسبة الشركات المقدمة للإقرارات الضريبية
2013	25806	13116	51	12690	49
2016	36608	29541	81	7067	19
2017	38203	26404	69	11799	31
2018	41622	35844	86	5778	14
2023	49311	44501	90	4810	10

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير ديوان المحاسبة إعداد مختلفة.



الشكل رقم (3) نتائج الدخل للإقرارات الضريبية المقدمة عن سنة 2023م

3- طريقة منهجية القياس بالاعتماد على منهج الاقتصاد غير الرسمي :

يقصد بالاقتصاد غير الرسمي هو جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة المالية والتجارية، والإنتاجية والخدمية، والتي تتم في الخفاء والغير معلنة عمداً، للسلطات

الحكومية والتي لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، ولا تخضع للضرائب المفروضة ويسمى أيضا بالاقتصاد الخفي، والاقتصاد الموازي والاقتصاد الأسود، واقتصاد الظل وغيرها من المسميات.

"وتتجلى العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد غير الرسمي، وظاهرة التهرب الضريبي، باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، حيث أن حدوث أحدهما يؤدي بالضرورة إلى حدوث الآخر، لأن أغلب نشاطات الاقتصاد غير الرسمي لا يتم إخضاعها للضريبة. وبالتالي ضياع حصيله مهمة لخزينة الدولة، لذا فإن قياس حجم الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى حساب حجم التهرب الضريبي ويتم وفق الصيغة التالية " (الجحشي، العيبي 2020م ص833).

حجم التهرب الضريبي = حجم الاقتصاد الموازي × المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الاقتصاد الخفي في ليبيا، إلا أن التقديرات الأخيرة تشير إلى ارتفاع نسبته، فقد بات يشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي دراسة أجريت مؤخراً عن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، خلال الفترة (2010م - 2023م) وباستخدام طريقة المدخل النقدي، لتقدير الاقتصاد غير الرسمي جاء فيها " إن حجم الاقتصاد غير الرسمي شكل في المتوسط نسبة 73.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010م - 2023م) " (الشريدي، 2024 ص311) وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4) إلى الآتي :

1 - أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد بلغ 77515.1 مليون دينار في سنة 2010م ثم انخفض في سنة 2011م إلى 34737.0 مليون دينار، بسبب الاضطرابات والظروف التي مرت بها البلاد، ثم عاد للارتفاع في السنوات التالية، فوصل إلى 87062.9 مليون دينار، في العام 2012م و86495.2 مليون دينار، في العام 2013م ثم انخفض قليلاً في السنوات التالية ليعود للارتفاع، في سنة 2017م فبلغ أكثر من 70 مليار، وفي سنة 2018م أكثر من 74 مليار دينار وانخفض مرة أخرى في السنوات 2019م و2020م ليصل إلى 68876.9 و16643.7 مليون دينار على التوالي، بسبب توقف أغلب

الأنشطة الاقتصادية نتيجة لظروف الحرب وفيروس كورونا. ليعود للارتفاع مرة أخرى، في السنوات 2021م و2022م و2023م إلى أكثر من 131 و136 و132 مليار دينار على التوالي.

2 - باستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (4) نلاحظ، ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال سنوات قيد الدراسة، فقد تراوحت قيمته ما بين أكثر من 136 مليار دينار، و 16 مليار دينار وتراوحت نسبته من الناتج المحلي، ما بين 66.1% و 83.4% ويعزى ذلك في الغالب إلي الظروف التي تمر بها البلاد، وضعف مؤسسات الدولة والرقابة، وغياب تطبيق القانون.

3- ومع ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في البلاد، ارتفع أيضاً حجم التهرب الضريبي وباحتساب متوسط سعر ضرائب الدخل، حسب القانون الليبي رقم 7 لسنة 2010م نجده عند مستوى 14% وبالرجوع للبيانات الواردة بالجدول رقم (4) تظهر أن حجم التهرب الضريبي قد بلغ في العام 2010م 10852.1 مليون دينار، وانخفض في العام 2011م باعتبارها سنة استثنائية إلى 4863.2 مليون دينار، وعاد للارتفاع في السنوات التالية فوصل إلى 12188.8 مليون دينار، سنة 2012م و 12109.3 مليون دينار، سنة 2013م و في سنة 2017م وصل إلى أكثر من 9 مليار، في حين وصل إلى أكثر من 10 مليار، في سنة 2018م وانخفض في سنة 2020م بانخفاض الاقتصاد غير الرسمي لذات السبب ليعاود للارتفاع في السنوات التالية 2021م و2022م و2023م ليصل إلى أكثر من 18 و19 و 18 مليار دينار على التوالي 4 - بذلك تكون قيمة التهرب الضريبي في الاقتصاد غير الرسمي، قد تراوحت ما بين أكثر من 2 مليار دينار و 19 مليار دينار، خلال الفترة قيد الدراسة وهي قيمة كبيرة تضيق على الدولة أموال طائلة، ويعزى ذلك إلى ضعف مؤسسات الدولة والرقابة عليها، وعدم قدرة مصلحة الجمارك في السيطرة على المنافذ الحدودية للدولة، وتدني أداء الإدارة الضريبية وارتفاع مستويات البطالة، وتعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام الثقة بين المواطن والدولة وغياب تطبيق القوانين الرادعة، وغيرها.

جدول رقم (4) حجم التهرب الضريبي في الاقتصاد غير الرسمي (2010م - 2023م)

السنة	حجم الاقتصاد الغير الرسمي*	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاقتصاد غير الرسمي للناتج المحلي %	متوسط نسبة السعر الضريبي %	حجم التهرب الضريبي
2010	77515.1	92978.2	83.4	14	10852.1
2011	34737.3	47549.5	73.1	14	4863.2
2012	87062.9	112591.0	77.3	14	12188.8
2013	86495.2	111438.6	77.6	14	12109.3
2014	64425.1	85484.5	75.4	14	9019.5
2015	53775.7	74477.5	72.2	14	7528.6
2016	54004.6	74652.6	72.3	14	7560.6
2017	70401.5	99469.2	70.8	14	9856.2
2018	74179.1	112250.0	66.1	14	10385.1
2019	68876.9	104180.8	66.1	14	9642.8
2020	16643.7	20388.0	81.6	14	2330.1
2021	131071.2	193295.0	67.8	14	18350.0
2022	136594.4	195900.8	69.7	14	19123.2
2023	132777.0	198565.2	66.9	14	18588.8

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى أعداد مختلفة من تقارير مصرف ليبيا المركزي.

*المصدر : أحمد الشريدي، 2024م.

4- مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي والإيرادات العامة :

للتعرف على مدى حجم التهرب الضريبي، لابد من النظر إلى حجم الإيرادات الضريبية (إيرادات ضرائب الدخل + إيرادات الرسوم الجمركية) منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومنسوبة إلى الإيرادات العامة للدولة.

1 - وتعرف نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي بالطاقة الضريبية، أو المقدرة التكلفة العامة وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أن نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية، إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010م قد بلغت 3.9% وانخفضت في العام 2011م، مع انخفاض حجم الإيرادات الضريبية، لتصل إلى 1.5% و 0.8% من إجمالي الناتج المحلي في العامين 2012م و 2014م واستمر الانخفاض في السنوات التالية، لتصل إلى 1%

من أجمالي الناتج المحلي في الأعوام 2015م و 2016م و 2017م، وفي سنة 2020م ارتفعت النسبة قليلاً لتصل إلى 3.8% من أجمالي الناتج المحلي، غير أن هذا الارتفاع غير حقيقي فهو شكلي فقط، يرجع لانخفاض حجم الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، بسبب توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية، نتيجة ظروف الحرب وانتشار فيروس كورونا. لتعود النسب مرة ثانية للانخفاض في السنوات التالية، فبلغت 0.6% في سنة 2021م و 0.8% وفي سنة 2022م في حين بلغت في العام 2023م 1.4% من إجمالي الناتج المحلي.

2 - وبتتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (5) نجد أيضاً أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيراد العام منخفضة، فقد بلغت في العام 2010م 6% من إجمالي الإيرادات العامة ثم انخفضت في الأعوام التالية، لتصل إلى 1.2% في العام 2012م و 1.8% من أجمالي الإيرادات العامة في العام 2013م وارتفعت قليلاً في السنوات 2014م و 2015م و 2016م و 2017م فوصلت إلى 3.3% و 4.3% و 8.8% و 4.5% على التوالي، من إجمالي الإيرادات العامة غير أن هذا الارتفاع لا يرجع إلى تحسن في حجم الحصيلة الضريبية، بل إلى انخفاض نسب مساهمة الإيرادات النفطية في الإيراد العام بسبب الظروف التي مرت بها البلاد والتي أدت إلى توقف إنتاج وتصدير النفط، ثم عادت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيراد العام إلى الانخفاض في السنوات التالية لتصل إلى 1.1% في سنة 2021م و 1.2% في العام 2022م في حين وصلت إلى 2.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية في العام 2023م.

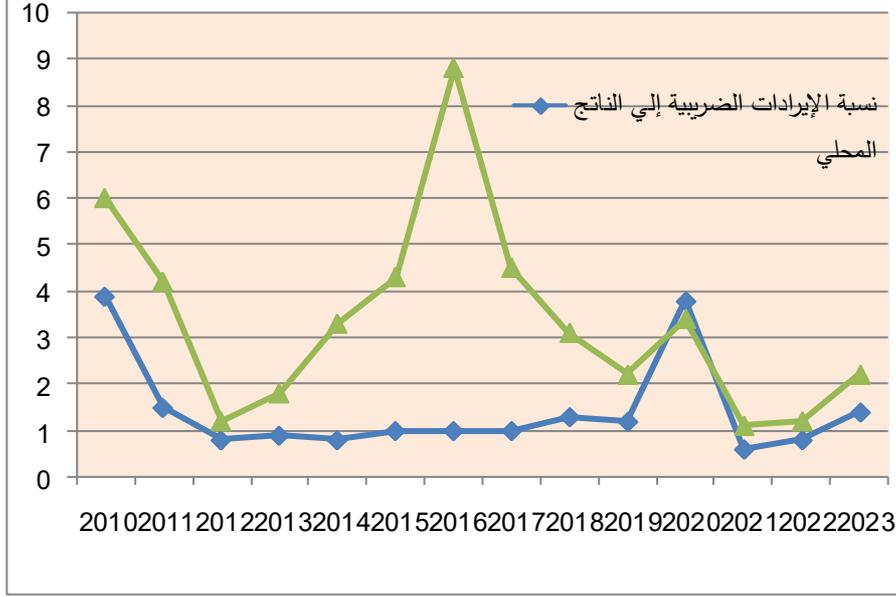
3 - باستقراء بيانات الجدول رقم (5) والتحليل السابق للبيانات، نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة متدنية، فقد تراوحت ما بين 3.9% و 0.6% خلال الفترة قيد الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره 1.4% من إجمالي الناتج المحلي. إن هذه النسبة تعد بسيطة مقارنة بالنسب التي وضعت من قبل خبراء الاقتصاد، والتي تراوحت ما بين 17% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال بالنسبة إلى نسبة الحصيلة الضريبية إلى الإيرادات العامة، فهي أيضاً ضعيفة فقد تراوحت ما بين

8.8% و 1.1% خلال الفترة قيد الدراسة وبمتوسط حسابي 3.4% من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا يجعل ليبيا من الدول الأحادية الاقتصاد والتي تعتمد اعتماد شبه كلي على مصدر واحد للإيرادات العامة وهو النفط. كل ذلك يرجع إلى ضعف نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى (مثل الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة وغيرها) وكثرة وسائل التهرب الضريبي وسوء الإدارة، وغيرها مما يجعل حصيللة الضرائب غير كافية، للإسهام برفع معدلات النسب في الناتج المحلي والإيراد العام.

جدول رقم (5) نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي والإيرادات العامة (2010-2023).

السنة	الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي	الإيراد العام	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيراد العام
2010	3641.4	92978.2	3.9%	61503.1	6.0%
2011	698.2	47549.5	1.5%	16813.3	4.2%
2012	866.5	112591.0	0.8%	70131.4	1.2%
2013	992.6	111438.6	0.9%	54763.6	1.8%
2014	720.4	85484.5	0.8%	21543.3	3.3%
2015	717.3	74477.5	1.0%	16843.4	4.3%
2016	781.2	74652.6	1.0%	8845.2	8.8%
2017	1009.7	99469.2	1.0%	22337.6	4.5%
2018	1513.2	112250.0	1.3%	49143.6	3.1%
2019	1241.8	104180.8	1.2%	57365.2	2.2%
2020	765.0	20388.0	3.8%	22818.0	3.4%
2021	1109.4	193295.0	0.6%	105620.0	1.1%
2022	1592.5	195900.8	0.8%	134376.2	1.2%
2023	2746.4	198565.2	1.4%	125917.7	2.2%

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).



الشكل رقم (4) : نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الإيرادات العامة (2010-2023)

رابعاً : أسباب التهرب الضريبي في ليبيا (2010م - 2023م) : تتعدد أسباب تقشي ظاهرة التهرب الضريبي في ليبيا نوجز بعضاً منها :-

1- أسباب تشريعية : إن تعقد القواعد التشريعية للنظام الضريبي، في تقدير الوعاء الضريبي أو احتساب قيمة الضريبة أو ارتفاع أسعارها، يزيد من احتمالات التهرب الضريبي، وكذلك عدم وضوح المفاهيم الضريبية خاصة بالنسبة للممولين، فعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على النظام الضريبي الليبي في السنوات الماضية، لازال هناك العديد من المشاكل الفنية والتطبيقية التي جعلته غير ملائم، للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والتي ينبغي النظر فيها.

2 - أسباب إدارية : تلعب الإدارة الضريبية دوراً هاماً وكبيراً في الحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال امتلاك عناصر الكفاءة والنزاهة في العمل الضريبي، واستخدام الأساليب

التكنولوجية الحديثة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير مصلحة الضرائب، مازال هناك العديد من الصعوبات التي أدت إلى احتمالية حدوث التهرب الضريبي، نوجز بعضاً منها استناداً إلى تقارير متابعة ديوان المحاسبة (أعداد مختلفة من تقارير ديوان المحاسبة):

- ❖ تعطيل قانون الحجز الإداري ولأحته التنفيذية.
- ❖ عدم ممارسة صلاحيات الضبط القضائي للتفتيش.
- ❖ عدم وجود سجلات سنوية منتظمة ومتسلسلة، يمكن الرجوع إليها خاصة بنماذج الإقرارات التي يتم تقديمها.
- ❖ عدم القدرة على الفحص الفني والربط الضريبي، ومتابعة الأنشطة ضريبياً وضعف إجراءات الفحص والجباية.
- ❖ عدم متابعة المنافذ الجمركية فيما يخص الضرائب الواجبة التحصيل، وعدم التنسيق مع مصلحة الجمارك وفقدان تبادل المعلومات بينهم.
- ❖ عدم وجود خطط وبرامج لمكافحة التهرب الضريبي، وعدم دراسة وتحليل أساليب التهرب الضريبي الاستفادة منها في طرق علاج الظاهرة.
- ❖ الافتقار إلى الميكنة الضريبية المتقدمة خاصة فيما يتعلق بحصر وجباية الإيرادات الضريبية، وأرشفة البيانات المحاسبية.
- ❖ عدم توفر قوائم بالمتأخرين عن سداد الضرائب، وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.
- ❖ ضعف كفاءة الإدارات التابعة للمصلحة، وعدم قدرتها على تحصيل كامل الإيرادات الضريبية وتوريدها للمصلحة، وضعف الضوابط القانونية بحق المتهربين عن دفع الضرائب.
- ❖ ضعف التنسيق فيما بين إدارات المصلحة، والجهات العامة الأخرى في إحكام تحصيل الضرائب، من كافة الممولين والحد من حالات التلاعب والتزوير.

3 - انتشار الاقتصاد غير الرسمي : ينتشر الاقتصاد غير الرسمي والغير خاضع للضريبة في البلدان النامية، أكثر من البلدان المتقدمة، ويعاني الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات

الدول النامية من هذه الظاهرة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، فهناك الكثير من العمليات التجارية والمالية التي تتم بصورة غير رسمية، وبعيدة عن السلطات الحكومية، ولا تخضع للضرائب وبالتالي تضيع على الخزينة العامة للدولة الكثير من الإيرادات المالية، وقد ساهم ضعف الإدارات، والبيروقراطية وانتشار الفساد، وعدم تطبيق القانون في انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

4 - الأسباب الأخلاقية والنفسية : يلعب المحيط الاجتماعي دوراً هاماً في توسيع ظاهرة التهرب الضريبي، وانتشارها بين الأفراد، فضعف الوازع الديني والأخلاقي وعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية، يزيد من هذه الممارسات الفاسدة في المجتمع، كما أن قلة الوعي الضريبي لدى الممولين، وعدم قناعتهم بأن ما يدفعونه يعود بالنفع العام على المجتمع، ساهم بصورة كبيرة في انتشار هذه الظاهرة.

5 - الأسباب الاقتصادية والسياسية : تؤثر الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة على مستوى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، بين أوساط المكلفين، فيمكن القول أن في أوقات الكساد أو الركود الاقتصادي، التي يمر بها اقتصاد الدولة يزداد التهرب الضريبي، ويقل في أوقات الرواج الاقتصادي. كما أن الافتقار إلى الاستقرار السياسي والأمني يزيد من انتشار هذه الظاهرة، وقد مرت ليبيا في السنوات الأخيرة بظروف سياسية واقتصادية غير مسبوقة، أثرت سلباً على استقرارها السياسي والاقتصادي والأمني، وساهمت في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في ظل الانقسام السياسي، وصعوبة تأمين المنافذ الحدودية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وما إلى ذلك.

النتائج :

1 - تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أهم المشاكل، التي يعاني منها النظام الضريبي في ليبيا وقد أظهرت نتائج البحث، أن جميع المؤشرات المستخدمة في البحث للاستدلال على وجود التهرب الضريبي، بينت أن حجم التهرب الضريبي في ليبيا مرتفع جداً، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية وغيرها.

2 - ساهم التهرب الضريبي في انخفاض الحصيلة الضريبية، فلم تتعد نسبة مساهمة الحصيلة الضريبية في الإيراد العام 8.8% خلال الفترة قيد الدراسة، وهي نسبة ضعيفة، تؤثر على الاستقرار المالي للدولة الليبية خصوصاً مع ندرة الموارد المالية، عند انخفاض أسعار النفط أو توقف إنتاجه.

3 - ساهم التهرب الضريبي في ضعف نسبة إسهام الحصيلة الضريبية في الناتج المحلي وهو ما يعرف بالطاقة الضريبية، حيث لم تتعد النسبة 3.9% خلال الفترة قيد الدراسة، وهي نسبة ضعيفة تضع ليبيا في عداد الدول النامية، فضيق الوعاء الضريبي والتهرب الضريبي، ساهم في تدني هذه النسبة.

4 - أدت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فقد تجاوزت قيمته 136 مليار سنة 2023م مما أدى إلى زيادة حجم التهرب الضريبي باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة، فحدوث أحدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

5 - ضعف كفاءة مصلحة الضرائب والإدارات التابعة لها، وافتقارهم لوجود نظم معلومات حديثة ومتكاملة، يمكن الاعتماد عليها في متابعة وحصر المكلفين، وتسريع إجراءات الفحص والربط والجباية، قلل من إمكانية الحد من هذه الظاهرة.

6 - قصور في بعض التشريعات الضريبية، وعدم تحديثها بصورة دورية، بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

7 - تعطيل قانون الحجز الإداري وممارسة صلاحيات الضبط القضائي للفتيش، وعدم تطبيق العقوبات الرادعة جعل من ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة شائعة.

8 - تدني مستوى الوعي الضريبي لدى المواطنين، وضعف الثقة بين المواطن والدولة كان عاملاً في زيادة حجم التهرب الضريبي.

9 - ضعف سيطرة إدارة الجمارك على المنافذ الحدودية، والنقاط الجمركية خصوصاً الحدودية منها ساهم في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، في هذه المناطق.

التوصيات :

1 - مراجعة وتحديث التشريعات الضريبية بشكل دوري مستمر، وبما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد

2 - ضرورة تطبيق العقوبات على التهرب الضريبي، وتفعيل قانون الحجز الإداري ودعم ممارسة الضبط القضائي والتفتيش، ومحاربة الفساد الإداري والبيروقراطية للحد من حجم التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي.

3 - دعم وتطوير الجهاز الإداري للضرائب بكافة الإمكانيات المتطورة، واستخدام أنظمة العمل الإلكترونية الحديثة وربط الإدارة العامة لمصلحة الضرائب، بكافة المكاتب والإدارات التابعة لها بمنظومة موحدة، تسرع إجراءات العمل الضريبي، وتحكم عمليات تحصيل وجباية الضرائب وتقلل من إمكانية التهرب الضريبي.

4 - استخدام المنظومات الإلكترونية الموحدة للربط والتنسيق ما بين مصلحة الضرائب وإدارة الجمارك والجهات العامة الأخرى، ذات العلاقة (مثل المصرف المركزي، السجل التجاري، وزارة المالية، المصارف التجارية...) لضمان تنفيذ القانون، وأحكام آلية جباية وتحصيل الضرائب من كافة الممولين، والحد من حالات التهرب الضريبي والتلاعب والتزوير.

5 - رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب المستمر، ومواكبة التطور التكنولوجي الحديث وإعطاء أهمية للحوافز المادية والمعنوية للعاملين.

6 - تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين، واستخدام نظم المعلومات الحديثة في تسهيل المعاملات وتسريعها، لتحسين العلاقة بين المواطن ومصلحة الضرائب، وتشجيع الإمتثال الضريبي.

7 - تنمية الوعي الضريبي لدي المواطنين، وتعريفهم بأهداف الضريبة وأهميتها، وإشعار المواطن بأن الأموال التي يدفعها تتفق في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

8 - دعم الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، وتعزيز الرقابة على الحدود بالتنسيق مع مصلحة الجمارك لمكافحة التهرب الضريبي، عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية وضمن تنفيذ القانون

المراجع :

أحمد الجحشي، ميثم العيبي، طرق قياس التهرب الضريبي في العراق، العدد 59 المجلد 3 م.2020.

العلي عادل ، المالية العامة والقانون المالي الضريبي ، ط2 ، إثر للنشر والتوزيع ، عمان 2011م

أحمد الشريدي ، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي باستخدام طريقة نسبة العملة إلي الناتج المحلي، مجلة القلم المبين العدد 17 المجلد 3 ، 2024م.

إيمان يحي محمد، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد94، 2013م

خالد الحطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، العدد 12 /2016م.

شحادة خالد، شامية أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

عثمان سعيد، العشماوي شكري، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية ، مصر.

زكي محمد ، التهرب الضريبي وكيفية قياسه وسبل مكافحته ، مجلة الجامعة العراقية 2013.

تقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة. www.ebl.gov.ly

تقارير ديوان المحاسبة أعداد مختلفة. www.audit.gov.ly

قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م.

قانون الجمارك رقم 10 لسنة 2010م.

قانون ضريبة الإنتاج رقم 19 لسنة 1992م.